العدد الخامس عشر
السَّنة الثَّامنة – المجلد الأول

محرّم ١٤٤٦ هـ
يوليو ٢٠٢٤ م

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية محكمة، تعنى بمخطوطات السنة النبوية
وعلومها وما يتصل بها من دراسات

وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا

{الحشر - 7}

وقف السنة للتراث النبوي
العدد ١٥

المُحتَوَيَات

الحديث الموضوعي

التَّحذيرُ مِنْ آفةِ العُجْبِ في الكِتَابِ والسُّنَّةِ ومَقَالاتِ الأئمَّة ١١

أ.د. عبدالله بن عبدالرحيم بن حسين ابن محمود..... ١٢-٨٢

الجرح و التعديل

الرواة الذين رُمُوا بالاعتزال من رجال الكتب الستة جمعًا ودراسة..... ٨٥

د. عبد الرحمن بن أنيس بن أحمد جمال ٨٦-١٥٦

روايةٌ و دِرَايةٌ

مرويات فضل الرَّوْحَاء وما جاورها من الأودية والجبال جمعًا ودراسةً ١٥٩

د. أيمن بن أحمد بن صالح الرحيلي ١٦٠-٢٢٨

علل الحديث

تعارض الوصل والإرسال عند الإمام مسلم -دراسة نظرية تطبيقية على صحيحه- ٢٣١

د. إيهاب سليمان سليمان..... ٢٣٢-٢٧٦

نوادِر

صحيح مُسْلِم رواياته، وتحرير زمن تأليفه، وموازنته بزمن تأليف صحيح البخاري ٢٧٩

محمد زياد بن عمر التُّكْلَة..... ٢٨٠-٣٢٢

التراجم و الطبقات

ترجمة مفيد بغداد الحافظ محمد بن أحمد الدقاق المعروف بابن الخاضبة (ت٤٨٩هـ) ٣٢٥

د. عبد الله بن يحيى بن عبد الله العوبل..... ٣٢٦-٣٧٩

نوادِر

باب یعنی بنوادر الدراسات و الفوائد الحدیثیة.

صحيح مُسْلِم
رواياته، وتحرير زمن تأليفه، وموازنته بزمن تأليف صحيح البخاري

محمد زياد بن عمر التُّكْلَة

طالب دكتوراة
باحث شرعي، ومحقق لكتب التراث، محاضر
الدراسات العليا للسنّة والسيرة في جامعة ماركفيلد سابقا.

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2024.11

ملخص البحث

في هذا البحث تحرير جوانب علمية متعلقة بصحيح مسلم بن الحجاج (ت٢٦١)، عبر حصر رواة الكتاب الخمسة المعروفين، وترجمتهم، والتنبيه على سواهم، وتحرير زمن تأليف مسلم لصحيحه، وموازنته مع تاريخ تأليف صحيح البخاري، وذلك لتحديد أول من ألّف الصحيح مجرَّدًا، وما يتصل بذلك، ومنه قصة عرض الإمامين لصحيحيهما على بعض الحفاظ، ومناقشة هل بنى مسلمٌ كتابه على كتاب البخاريّ؟ وفوائد متعلقة بتحرير بعض النصوص الواردة في الباب وما يتصل به، واستندراكات علمية، وفوائد متنوعة.

الكلمات المفتاحية:

الصحيح، مسلم بن الحجاج، البخاري، روايات، حديث، ابن سفيان، الجلودي، ابن ماهان، ابن الأشقر، مكي بن عبدان، الجوزقي.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله وسلامٌ على عباده الذين اصطفى. وبعد:

«بعون الله نبتدئ، وإياه نستكفي، وما توفيقُنا إلا بالله جلَّ جلالُه»[(١)].

فإن صحيح الإمام أبي الحُسين مُسلم بن الحجَّاج القُشَيْري النَّيْسابُوري -المتوفى سنة ٢٦١ رحمه الله تعالى- من أجلّ أصول الحديث في الإسلام وأصحِّها، وما زال العلماء يعنون به، ويحرصون على خدمته، شَرْحًا، واستخراجًا، واختصارًا، وضَبْطًا، ونَسْخًا، وقراءته رواية، وتدريسًا ودراية، وغير ذلك، والأعمال عليه كثيرة جدًّا، وحَرِصَ الحُفّاظُ والمحدِّثون على نَسْخِه ومعارضته، وصيانته من السَّقط والغَلَط، وبقي يُروى متّصلًا إلى مؤلِّفه بالسماع المحقَّق إلى وقتنا[(٢)]، وكتب الباحثون المعاصرون دراسات كثيرة عن الصحيح. وما يزال تظهر من خدمات العلماء عليه ونُسخه النَّفيسة ما يُدهش المتأمل لهذه الجزئية: من عَظَمة هذا الدين، ومتانة نِظَام نَقْلِ الحديث وضبطه، وتسخير الله لأكابر العلماء المحقِّقين والنُّقّاد المدقِّقين في سبيل ذلك عبر الدَّهر[(٣)].

ومما اعتنى به المحدّثون وأهلُ التَّقييد في الرواية: بيانُ روايات أمّات الكتب الحديثيّة إلى مصنّفيها، وضَبَطوا ذلك الضَّبْطَ الوافي، ومنه اختلافُ القَدْر المرويِّ، أو كَمَالُه، أو تاريخُ العَرْض، وما كان مقدَّمًا

---

(١) مقتبَس من استفتاح الإمام مسلم لأحاديث صحيحه بعد المقدمة.

(٢) ذكرتُ في عددٍ من كتبي توثيق رواية صحيح مسلم بالسماع إلى وقتنا: ومنها «فتح الجليل في ترجمة وثبت شيخ الحنابلة عبد الله بن عبد العزيز العَقيل» (ص٣٨٥ ط١، ص٤٤٤ ط٣)، و«ثَبَت الكُويت» (ص٥٨٧)، و«نَيْل الأماني بفهرسة مسند العصر عبد الرحمن بن عبد الحي الكَتّاني» (ص١١٧)، و«الكَنز الفريد» وهو ثَبَت شيخنا محمد مطيع الحافظ (ص١٦٢). وآخرها في رسالة مفردة بعنوان: «المُسْهِم في انتخاب الأسانيد إلى صحيح مُسْلِم».

(٣) أشرتُ لمثل هذا المعنى بزيادة بَيَان في كتابي المفرَد عن راوية صحيح البخاري في المتأخرين أحمد بن أبي طالب الحجَّار الصالحي (ت٧٣٠)، المسمى: «الاعتبار بأخبار الحَجّار».

على غيره، وضَبْطُ أسانيدها وتحريرها، وعدّوها أنساب الكُتُب[(١)]، وغير ذلك.

وهذا مستفيضٌ في فهارس الحفاظ وأثباتهم عبر الدَّهْر، وفي بعض كتب شروحهم للأمّات، وفي تراجم الرواة، والكتب المختصّة فيهم، مثل كتاب التَّقييد للحافظ محمد بن عبد الغني ابن نُقْطَة البَغْدادي (ت٦٢٩)، سوى الجهود على بعض النُّسخ الخطية المعتنى بمقابلتها وتمييز فروقات الروايات والنُّسخ على حواشيها، ومن أشهرها جهد الحافظ الشرف علي بن محمد اليُوْنِيْني (ت٧٠١) على نسخته المشهورة من صحيح البخاري.

وفي هذا البحث أذكر ما يُيَسِّره الله من الكلام على روايات صحيح الإمام مسلم بن الحجّاج القُشيري، وتحرير زمن تأليفه له، وموازنته مع تاريخ تأليف صحيح البخاري، وما يتصل بذلك، حيث لم أجد كتابةً جامعية «أكاديمية» وافيةً مستقلةً عن الموضوع، فرغبتُ أن أُسهم فيه، سائلًا الله التوفيق والإعانة والسداد.

ومن الأبحاث الجزئية السابقة المتعلقة بالموضوع:

- «إبراهيم بن محمد بن سفيان رواياته وزياداته وتعليقاته على صحيح مسلم»، للشيخ الدكتور عبد الله بن محمد حسن دُمْفو، منشور في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة ٣٣، العدد ١١١، ١٤٢١/ ٢٠٠١م.
- «صحيح الإمام مسلم أسانيده ونسخه ومخطوطاته وطبعاته»، للشيخ الدكتور نزار بن عبد القادر رَيّان، رحمه الله وتقبّله شهيدًا، منشور في مجلة الجامعة الإسلامية في غَزّة، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، ص٣٠٩، سنة ٢٠٠٣م. وفيه بحثه ذَكَر مطلبًا في رواة الصحيح، اقتصر

(١) قال ابن حجر أول فتح الباري (١/ ٥): «سمعت بعض الفضلاء يقول: الأسانيد أنساب الكُتُب». وقال في مختصر الفتح المسمى النُّكَت (١/ ١٤٧): «سمعتُ بعض فضلاء اليَمَن يقول..». فذكره.

فيه على ثلاث رواة مع تراجمهم بإيجاز، في ٣ صفحات.

♦ «رواية صحيح مسلم من طريق ابن ماهان مقارنة برواية ابن سفيان»، رسالة ماجستير للباحث: مصدق أمين عطية الدُّوري، كلية التربية في جامعة تَكْرِيت، قسم علوم القرآن، تخصص الحديث النبوي الشريف، بإشراف: أ. د محمد إبراهيم خليل السامَرّائي (١٤٣٢- ٢٠١٠م).

وحرصتُ في هذا البحث أن أحصر الطرق التي رُوي الصحيح من خلالها، مع تراجم مختصرة لأبرز رواته، وتحرير ما يُحتاج إليه ضمن تلك السياقات، مستخدمًا منهج الاستقراء التاريخي التحليلي في البحث.

وعليه، فقد قسمتُ البحث إلى:

مقدمة.

المبحث الأول: ترجمة مختصرة للإمام مسلم.

المبحث الثاني: متى ألّف الإمام مسلم صحيحه؟ وتاريخ تحديثه به، والموازنة مع تاريخ تأليف البخاري لصحيحه.

المبحث الثالث: حصر من ذُكرت روايته لصحيح مسلم، وتراجم مختصرة لهم.

ثم خاتمة والنتائج.

المبحث الأول
في ترجمة مختصرة للإمام مسلم

نظرًا إلى أن الإمام مسلم أشهر من نارٍ على عَلَم، فلا أجد حاجة إلى تطويل ترجمته، لكنها كمدخل تكميلي إلى صُلب بحثنا المتخصص عن روايات صحيحه.

ترجم للإمام مسلم جماعة من الحُفّاظ، من أجلّهم إفادةً أبو عبد الله الحاكم (ت٤٠٥) في كتبه، وأهمّها تاريخ نَيْسابور -وعنه نقولٌ كثيرة- ومنهم الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١٥/ ١٢١). ومن عيون التراجم بعدهما: تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٨/ ٨٥)، وتهذيب الكمال للمِزّي (٢٧/ ٤٩٩)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٥٧)، وتاريخ الإسلام (٦/ ٤٣٠) كلاهما للذهبي، وله جزء مفرد في ترجمة الإمام مسلم ورواة صحيحه إليه.

وممن أفرد ترجمته من المعاصرين: الشيخ محمود الفاخوري، والشيخ مشهور بن حسن آل سلمان.

وأسوق في هذا المقام الترجمة التي كتبها الحافظ ابن حَجَر في تهذيب التهذيب (١٢/ ٧٢٣ ط. دار البر)، فقال:

«ت- مُسْلِم بن الحَجَّاج بن مسلم القُشَيري، أبو الحسين النَّيْسابُوري «الحافظ»[(١)].

روى عن: القَعْنَبي، وأحمد بن يونس، وإسماعيل بن أبي أُوَيس، وداود بن عمرو الضَّبِّي، ويحيى بن يحيى النّيسابوريّ، والهيثم بن

(١) كلمة «الحافظ» مزيدة من طبعة التهذيب المحققة في مؤسسة الرسالة، وهكذا ما سيأتي بين معكوفتين، ولكن اخترتُ عمومًا نَصّ طبعة دار البر (المحققة في رسائل جامعية) لوجود زيادة معتبرة في ترجمة الإمام مسلم من المخطوطات التي اعتمدوها.

خارجة، وسعيد بن منصور، وشَيْبَان بن فَرُّوخ، وخلقٍ كثير قد ذُكروا في هذا الكتاب[١].

روى عنه: التّرمذيّ حديثًا واحدًا -عن يحيى بن يحيى عن أبي معاوية عن محمّد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة حديث: «أَحْصُوا هِلال شعبانَ لرمضان»، ما له في جامع التّرمذيّ غيرُه- وأبو الفضل أحمد بن سَلَمة، وإبراهيم بن أبي طالب، وأبو عمرو الخَفَّاف، وحُسين بن محمّد القَبَّاني، وأبو عمرو المُسْتَمْلي، وصالح بن محمّد الحافظ، وعلى بن الحسن الهِلَالي، ومحمد بن عبدالوهاب الفَرَّاء -وهما من شيوخه-، وعلي بن الحسين بن الجُنَيد، وابن خُزيمة، وابن صاعد، والسَّرَّاج، ومحمد بن عَبْد بن حُميد، وأبو حامد، وعبدالله ابنا الشَّرْقي، وعلي بن إسماعيل الصفّار، وأبو محمّد بن أبي حاتم الرازي، وإبراهيم بن محمّد بن سفيان، ومحمد بن مَخْلَد الدُّوري، وإبراهيم بن محمّد بن حمزة، وأبو عَوَانة الإسْفَرايِينيّ، ومحمد بن إسحاق الفاكِهيّ في كتاب مكة، وأبو حامد الأَعْمَشي، وأبو حامد ابن حسْنُويه، وآخرون[٢].

قال أبو عمرو المُسْتَمْلي: أملى علينا إسحاق بن منصور سنة إحدى وخمسين؛ ومسلم يَنْتَخِب عليه وأنا أستملي، فنظر إسحاق بن منصور إلى مسلم فقال: لن نَعْدِم الخير ما أبقاك الله للمسلمين.

وقال الحاكم: سمعت أبا الفضل محمّد بن إبراهيم، سمعت أحمد بن سلمة يقول: رأيتُ أبا زُرعة وأبا حاتم يُقَدِّمان مسلم بن الحجَّاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما.

---

(١) يعني التهذيب، وقد ذكر الحاكم أن مسلمًا روى عن بضع وعشرين ومائتي شيخ. يُنظر: الحاكم (١٤٢٠) المدخل إلى كتاب الصحيح (٤/ ٩٣).

(٢) أورد المِزّي في تهذيب الكمال (١٧/ ٥٠٤-٥٠٥) ٣٠ روايًا عن الإمام مسلم. وأورد الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٦١) ٣٥ راويًا عنه.

وبه عن أحمد: سمعت الحسين بن منصور يقول: سمعت إسحاق بن إبراهيم -يعني ابن راهُويَه- وذكر مسلمًا؛ فقال بالفارسية كلامًا معناه: أيّ رجلٍ كان هذا![1]

وقال الحاكم: سمعت محمّد بن يعقوب يقول: سمعت أحمد بن سَلَمة يقول: عُقد لمسلم مجلس المذاكرة فذُكر له حديثٌ لم يَعْرفه، فانصرفَ إلى منزله، وقُدّمت له سَلَّةٌ فيها تَمْرٌ، فكان يطلب الحديث؛ ويأخذ تمرةً تمرةً، فأصبح وقد فَنِيَ التَّمْرُ ووَجَد الحديث. زاد غيره: فكان ذلك سبب موته.

قال محمّد بن يعقوب: مات لخمسٍ بَقينَ من رَجَب سنة إحدى وستين ومائتين.

وقال غيره: وُلد سنة أربع ومائتين[2].

قلتُ: حَصَلَ لمسلم في كتابه حظٌّ عظيمٌ مُفْرِط لم يحصل لأحدٍ مثله؛ بحيث إن بعض الناس كان يُفضّله على صحيح محمّد بن إسماعيل؛ وذلك لما اختصَّ به من جَمْعِ الطُّرُق وجَوْدَةِ السياق والمحافظة على أداء الألفاظ [كما] هي من غير تقطيعٍ ولا روايةٍ بمعنى، وقد نَسَج على منواله خَلْقٌ من النَّيْسابوريِّينَ فلم يبلغوا شَأْوَه، حفظتُ منهم أكثر من

(١) هذا النص ليس في طبعة الرسالة.

(٢) ذكر الحاكم في كتابه المزكّين لرواة الأخبار أنه عاش خمسًا وخمسين سنة، وعلى قوله مع تحديده لوفاته: فيكون مولده سنة ٢٠٦. يُنظر: ابن الصلاح (١٤٠٤) صيانة صحيح مسلم (ص٦٤)، وابن خلّكان (١٩٩٤م) وفيات الأعيان (٥/ ١٩٥). وقال ابن خلّكان: «وأجمعوا أنه وُلد بعد المائتين». وأما الذهبي فصَّدر تعيينه بسنة ٢٠٤ صيغة التضعيف: «قيل»، وقال في تاريخ الإسلام: «وما أظنُّه إلا وُلد قبل ذلك». وقال: «وقد قارب الستّين». والله أعلم.
نعم، يتسق تأريخ المولد بسنة ٢٠٤ بتحديد العمر بخمس وخمسين على قول أحمد بن سَلَمة النَّيْسابوري ومَكّي بن عَبْدان أنه توفي سنة ٢٥٩. يُنظر له: الأنساب (٩/ ٣٣٢)، وإكمال تهذيب الكمال (١١/ ١٧٠).
وللتنبيه: فقد جاء في ظاهر نقل أبي بكر ابن خير الإشبيلي أن ابنَ سفيان عَيَّن وفاة مسلم سنة ٢٦١. كما في فهرسة ابن خير (ص١٣٧) وآخر نسخته الخطيّة من صحيح مسلم (خ). ويحتاج مزيد تأمل في عَزْوِه لهذا من قول ابن سفيان، لعدم وجود نقل الوفاة عند مصدر ابن خير -وهو تقييد المهمل (١/ ٦٥) على ما في المطبوعة- وكذا في عدد ممن نقل كلام ابن سفيان قبيله، مثل ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم (ص١٠٧) عن الحاكم.

عشرين إمامًا ممن صَنَّف المستخرج على مسلم، فسبحان المعطي الوَهَّاب.

وله من التصانيف غير الجامع: كتاب «الانتفاع بجلود السِّباع»، و«الطبقات» مختصر، و«الكُنى» كذلك، و«مسند حديث مالك» ذكره الحاكم في «المستدرك» في كتاب الجنائز استطرادًا.

وقيل إنه صَنَّف مسندًا كبيرًا على الصحابة لم ينتشر[(١)].

قال الحاكم: كان تامَّ القامة أبيض الرأس واللِّحْيَة، يُرخي طَرَف عِمامَتَه بين كَتِفَيه.

قال فيه شيخه محمّد بن عبدالوهاب الفَرَّاء: كان مسلم من علماء الناس وأوعية العلم، ما علمتُه إلَّا خَيِّرًا، وكان بَزَّازًا، وكان أبوه الحَجَّاجُ من المشيخة.

وقال ابن الأَخْرَم: إنما أَخْرَجتْ مدينتُنا هذه من رجال الحديث ثلاثة: محمد بن يحيى، وإبراهيم بن أبي طالب، ومسلم.

وقال ابن عُقْدَة: قَلَّ ما يقع الغَلَط لمسلم في الرجال؛ لأنَّه كتب الحديث على وَجْهِه.

وقال أبو بكر الجارُودي: حدّثنا مسلم بن الحجاج؛ وكان من أوعية العلم.

(١) في طبعة الرسالة: «لم يتم».
ومصنفاته التي ساقها الحاكم في تاريخ نيسابور نقلًا عن تلخيصه للخليفة النيسابوري (ص٣٤) -بتصحيحات من النقول عن أصله، مثل شرح الإلمام (١/ ١٦٨)-: «كتاب المسند الكبير على الرجال، كتاب الجامع الكبير على الأبواب، كتاب الأسامي والكُنى، كتاب المسند الصحيح، كتاب التمييز، كتاب العلل، كتاب الوُحدان، كتاب الأفراد، كتاب الأقران، كتاب سؤالات أحمد بن حنبل، كتاب الانتفاع بأُهُب السِّبَاع، كتاب عَمْرو بن شُعيب بذكر من لم يحتج بحديثه وما أخطأ فيه، كتاب مشايخ مالك بن أنس، كتاب مشايخ الثوري، كتاب مشايخ شُعْبة، كتاب ذكر من ليس له إلا راو واحد من رواة الحديث، كتاب المخضرمين، كتاب أولاد الصحابة فمن بعدهم من المحدِّثين، كتاب ذكر أوهام المحدثين، كتاب تفضيل السنن، كتاب طبقات التابعين، كتاب أفراد الشاميين من الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم، كتاب [المعرفة]، ذكر ما أخطأ [فيه] معمر». قلت: ومنها: رجال عروة بن الزبير، وأما كتاب الطبقات الذي ذكره ابن حجر -وطُبع- فلعله نفس كتاب أولاد الصحابة فمن بعدهم من المحدّثين، والله أعلم.

وقال مَسْلَمة بن قاسم: ثقةٌ، جليل القدر، من الأئمة.

وقال ابن أبي حاتِم: كتبتُ عنه، وكان ثقةً من الحُفَّاظ، له معرفةٌ بالحديث. وسُئل عنه أبي فقال: صدوق.

وقال بُنْدَار: الحُفَّاظ أربعة: أبو زُرعة، ومحمد بن إسماعيل، والدارِمي، ومسلم.

وقال[1]: ».

ويُنظر أيضًا: الجرح والتعديل (٨/ ١٨٢)، والأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (١٣٥٢ رقم ١٧٧٧)، وتاريخ نَيْسابور بتلخيص الخليفة النيسابوري (ص٣٤)، وطبقات الحنابلة (١/ ٣٣٧)، والأنساب (١٠/ ٤٢٦)، وجامع الأصول (١/ ١٨٧)، والأربعون على الطبقات لابن المفضَّل (ص٢٩٥)، والتقييد (ص٤٤٦)، والمُعْلِم لابن خَلفون (ص٢٧)، وصيانة صحيح مسلم لابن الصلاح (ص٥٥)، ومرآة الزمان (١٥/ ٤٤٨)، وشرح النووي على صحيح مسلم (١/ ١٠)، وتهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٨٩)، ووفيات الأعيان (٥/ ١٩٤)، وغيرها. وكتابي: جمهرة مستخرجات الجرح والتعديل (٣/ ٣٥٥).

(١) هكذا وقفت ترجمة مسلم في طبعتي دار البر والرسالة.

المبحث الثاني
متى ألَّف الإمام مسلم صحيحه، وتاريخ تحديثه به.

شرع الإمام مسلم في الطلب مبكِّرا سنة ٢١٨ في بلده نَيْسابور[(١)] إحدى مراكز الحديث، وكان أبوه من مشيختها، ثم حجَّ بعد سنتَيْن، وواصل الرحلة لسنوات، ودخل العراق غير مرة والحرمَيْن ومصر، ناهيك عن بَلْخ ومدن خُراسان وما جاورها، ونبغ مبكِّرا، وقال أبو عبد الله الحاكم: «إن الإمامَين الفاضلَيْن المقدَّمَيْن أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبا الحسين مسلم بن الحجاج سَعَيا في طَلَب العلم، ورَحَلا، وجالا، وصَنَّفا، وذاكَرَا أئمةَ عصرهما، وطَلَب كلٌّ واحدٍ منهما شرطَه في الصحيح في حداثة سِنِّه»[(٢)].

ففي نصِّه هذا تقدُّم فكرة الإمام مسلم في تصنيف الصحيح، وقد كَتَبه باقتراح صاحبه ورفيقه أبي الفضل أحمد بن سلمة النيسابوري الحافظ، فقال عنه الخطيب: «رافق مسلم بن الحجاج في رحلته إلى قتيبة بن سعيد، وفي رحلته الثانية إلى البصرة، وكتب بانتخابه على الشيوخ. ثم جَمَع له مسلم الصحيح على كتابه»[(٣)]. وقال أحمد بن سلمة هذا: «كنتُ مع مسلم في تأليف صحيحه خمسة عشر سنة»[(٤)].

قلت: وروى الحاكم في تاريخ نيسابور -كما في الأنساب للسمعاني (٩/ ٣٣٢)- عن أبي حامد أحمد بن بالُوْيَه العَفْصي قوله: «سمعتُ أحمد بن سَلَمة يقول: صحبتُ مسلم بن الحجاج من سنة سبع

---

(١) يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٥٨)، وطبقات علماء الحديث (٢/ ٢٨٦).

(٢) يُنظر: الحاكم (١٤٢٠) المدخل إلى كتاب الصحيح (٤/ ٩٣).

(٣) يُنظر: تاريخ بغداد للخطيب (٥/ ٣٠٢). وقد ذكر مسلمٌ في مقدمة صحيحه أنه كتبه استجابةً لطلب رجل لم يسمّه.

(٤) نقله الذهبي في التاريخ (٦/ ٤٣٣) والسير (١٢/ ٥٦٦).
وأحمد بن سلمة النيسابوري توفي سنة ٢٨٦، مترجم في الجرح والتعديل (٢/ ٥٤)، وتاريخ بغداد (٥/ ٣٠٢)، وتاريخ الإسلام (٦/ ٦٧٤)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٧٣)، ونص العَفْصي الآتي من الزوائد عليهم.

وعشرين إلى أن دفنتُه سنة تسع وخمسين ومائتين». فيكون صَحِبَه نحو ثلث قرن.

وبالبحث في المصادر لتعيين سنوات تحديث مسلم بصحيحه: وجدتُ النقل عن إبراهيم بن محمد بن سفيان تصريحه أنه سمعه من مسلم في نَيْسابور سنة ٢٥٧، وقال: «فَرَغ لنا مسلمٌ من قراءة الكتاب لعشرٍ خلون من شهر رمضان» من العام المذكور.[(١)]

وأستظهرُ أن سماع ابن سفيان كان أول وقتِ إخراج مسلم للصحيح للناس وتمام تأليفه، وذلك لقرائن مجتمعة:

منها: ما نَقَله ابن خَيْر الإشْبيلي في فهرسته (ص١٤٠)، فقال: «وقال إبراهيم بن محمد بن سفيان: أخرج مسلم بن الحجّاج ثلاثة كتب من المسندات: واحدًا الذي قرأ على الناس، والثاني يُدخل فيه عِكْرَمة ومحمد بن إسحاق صاحب المغازي وأمثالهما، والثالث يُدخل فيه من الضعفاء». فكونه أخرجَ ما أتمَّه وحدَّث به فيه إشارة إلى أنه كان قد تمّ قريبًا.

ويتأيَّد هذا بقرينةٍ تُستفاد من مجموع قصص الإمام مسلم مع أبي زُرعة الرازي: فنقل الحاكم في إحداها -وعنه الذهبي في تاريخ الإسلام (٦/ ٤٣٤)- عن أبي قريش، قال: «كنّا عند أبي زُرعة، فجاء مُسْلِمٌ فسلّم عليه، وجلس ساعةً، وتَذَاكَرا، فلمّا ذَهَبَ قلتُ له: هذا جَمَعَ أربعة آلاف حديثٍ في الصحيح! فقال أبو زُرعة: لِمَ تَرَكَ الباقي؟ ثمّ قال: ليس لهذا

(١) يُنظر: تقييد المهمل للجَيّاني الغَسّاني (١/ ٦٥)، وعنه: التنوير لابن دحية (ص٢٣٨)، وفهرسة ابن خَيْر (ص١٣٧)، وآخر نسخته الخطية من الصحيح (خ)، ونقل ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم (ص١٠٧) عن الحاكم.
وهذا النقل يبيّن ما أُجمل أو سقط بآخر نسخة مكتبة الإسكوريال من صحيح مسلم، وفيها: «وفرغ مسلم بن الحجاج الحافظ رحمه الله يوم الأربعاء لعشرٍ خلتْ من شهر رمضان سنة سبع وخمسين ومائتين».
فهذا تاريخ الفراغ من التحديث للكتاب، وأما التأليف فيكون قبيله، وإن كان يتّفق مع ما سأذكره من ترجيح أن التحديث هذا كان متزامنًا مع سنة فراغ التأليف، ولكن الجزم بهذا اليوم في تاريخ التأليف محلُّ نظر، فإما حصل سقطٌ لذكر القراءة في المخطوط، أو هو اختصار من الناقل.
وسبب التنبيه: أن الباحثين الفضلاء في مقدمتهم المفيدة لطبعة دار التأصيل من صحيح مسلم (١/ ٥٣) اعتمدوا على النص بالمخطوطة لتعيين هذا اليوم لنهاية التأليف.

عَقْلٌ! لو دارى محمدَ بنَ يحيى لصار رَجُلًا». ففي القصة كأنه عَلِمَ بجَمْعِ مسلمٍ لصحيحه في تلك الجلسة، وفيها النصُّ أنها بعد الوحشة والقَطيعة التي حصلت بين مسلم وشيخه محمد بن يحيى الذُّهْلي لأجل البخاري ومسألة اللفظ؛ وذلك قُبيل وفاة البخاري بيسير، وهو توفي سنة ٢٥٦.

ثم جرت قصّة أخرى جاء فيها ما يدلُّ على حدوثها زمنيًّا بعد القصتين السابقتين: فقال مكّي بن عَبْدان -كما في تقييد المهمل (١/ ٦٧) وعنه فهرسة ابن خير (ص١٤٠)، وآخر مخطوطته لصحيح مسلم (خ)-: سمعتُ مسلمًا يقول: «عرضتُ كتابي هذا المسند على أبي زُرْعَة الرازي، فكلُّ ما أشار عليَّ في هذا الكتاب أن له عِلَّةً وسببًا تركتُه، وكل ما قال: إنه صحيحٌ ليس له علةٌ، فهو هذا الذي أخرجتُ». فمن الظاهر بهذا النصّ أن إخراج مسلم النهائي لكتابه كان بعد عَرْضِه له على أبي زُرعة.

ويُشبه أن يكون انتقاد أبي زُرْعَة للصحيح في الرواية عن بعض الرواة -ممّا نقله البرذعي في سؤالاته له (٢/ ٦٧٤)- تاليًا لهذه القصة، ففيها أن الكتاب كان قد خرج وبدأ بالتداول بين الناس، والله أعلم.

ويظهر من تأمل القصص السابقة أنَّ نَقْد أبي زُرعة إنما هو لجوانب وأشياء دقيقة محدَّدة، وأما موقفه العام من صلب الكتاب وهو اختيار الصحيح: فتقدَّم نقلُ أحمد بن سلَمَة أنه رآه وأبا حاتم يُقَدِّمان مسلم بن الحجَّاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما، وهذا ولا بُدّ سيكون بعد إخراجه للكتاب.

والعَرْضُ والإخراج والتقديم ما أُراه حصل إلا بعد وفاة الإمام البخاري سنة ٢٥٦، لأنه لشدّة قرب مسلمٍ منه وتعظيمه إياه -مما سيأتي نقل بعضه- يستبعد ألّا يعرضه عليه لو كان حيًّا، وأبو زُرعة وأبو حاتم إنما صارا مقدمَّي الوقت بعد وفاة البخاري، ولا يظهر من أوائل قصص

مسلم مع أبي زُرعة توطُّد الصِّلَة ومزيد القُرب قبل العَرْض منه عليه، رحم الله الجميع، فكلُّ هذا يتّسق مع توقيت تحديث مسلم به سنة ٢٥٧.

فكتاب مسلم تمّ تأليفه سنة ٢٥٧ غالبًا، عندما حدَّث به في نَيْسابور[(١)]، وباعتبار كلام أحمد بن سلمة: فيكون شروع مسلم في تأليف صحيحه نحو سنة ٢٤٢، فيكون طَلَبَ منه التأليف بعد خمسة عشر سنة من صحبته له تقديرًا، وشرع فيه وهو بأول الكهولة في العقد الرابع من عمره. والله أعلم.

نعم، ورأيتُ أن مسلمًا حدّث بصحيحه في بغداد سنة ٢٥٩، وهي آخر قَدْمَةٍ قَدِمها؛ كما صرَّح الخطيب البغدادي[(٢)].

وههنا مسألة متصلة: هل أخذ مسلم صحيحه من صحيح شيخه البخاري وبنى عليه؟

يوجد من ذَكَر بأن مسلمًا إنَّما تَبِعَ شيخَه الإمامَ محمد بن إسماعيل البخاري في تأليف الصحيح، وحَذَا حَذْوَه فيه، ولكنه محلُّ تأمُّل، فكأنه استنباطٌ أو تخصيصٌ من الإطلاق العامِّ من قائله، فأذكره مع بعض المناقشة.

فقال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١٥/ ١٢٤): «إنما قَفَا مسلمٌ طريق البخاري ونَظَر في علمه، وحَذَا حَذْوَه، ولـمّا وَرَد البخاريُّ نَيْسابور في آخر أمره لازَمَه مسلمٌ، وأدام الاختلاف إليه». ثم روى عن الدارقطني قوله: «لولا البخاري لما ذهب مسلمٌ ولا جاء».

وذكر عبد الغني بن سعيد الأَزْدي في تعقُّباته على التاريخ الكبير للبخاري، والمطبوع آخره (٨/ ٤٥٣-٤٥٤) وَهْمًا للبخاري تابعه فيه مسلمٌ في الكنى، ونَقَلَ بعده عن شيخه الدارقطني قوله: «من ههنا يُستدَلُّ على أن مسلمًا تَبِعَ البخاري، وأنه نَظَرَ في عِلْمِه فعَمِلَ عليه».

(١) وللفائدة: فنسخة الإمام مسلم من الصحيح بخطِّه كانت في نَيْسابور، وأحضرها الحاكم (ت٤٠٥) إلى إحدى المجالس، والحكاية في السير (١٥/ ٤٦٩).

(٢) يُنظر: تاريخ بغداد للخطيب (١٥/ ١٢٢). ويُنظر ما سيأتي في ترجمة أبي عَوَانة الإسْفَرَايِيني حول روايته لصحيح مسلم.

قلت: يظهر أن هذا في الرجال، ولا سيما الأسماء والكنى، ولعلّه في بعض دقائق العِلَل أيضًا. ويؤكِّد هذا مقولةُ من سبقهم جميعًا وهو أبو أحمد الحاكم الكبير في الأسامي والكنى (رقم ٩٥٥) في ترجمة أبي بشر عبد الله بن الديلمي: «ومن تأمَّل كتاب مُسلِم بن الحجّاج في الأسامي والكنى عَلِمَ أنه منقولٌ من كتاب محمد بن إسماعيل حَذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّةِ».. إلى أن قال: «وكتابُ محمد بن إسماعيل -رحمة الله عليه- في التاريخ: كتابٌ لم يُسْبَقْ إليه، ومن أَلَّف بعده شيئًا من التاريخ أو الأسامي والكنى لم يَسْتَغْنِ عنه».. الخ.

فهذا مصرِّح بما ذكرتُه من أمر التبعية لباب مختصٍّ في الرجال، على نقاش في ذلك[1]، وأما في الصحيح تحديدًا فكأنَّ التبعيَّة زمنيَّةٌ وحسْبُ، فلا هي من جهة أصل الفكرة، ولا نَهْجَ العمل، أو اتفاق الشَّرط، وقد

(١) يُنظر في مناقشة مقولة أبي أحمد الحاكم: مقدمة تحقيق المقتنى في الكنى للذهبي (١/ ٢٣)، فقد بيّن وجود اختلافات أصلية وفرعية بين كتابَي البخاري ومسلم، تجعل إطلاق أبي أحمد -وقد اختصرتُ النقل عنه- فيه شيء من تحامل، فثبوتُ مطلق الاستفادة شيء، وهو ظاهر ولا يُنكَر، ونصّ عليه حُفّاظ بإنصاف -كابن الصلاح في علوم الحديث (ص١٨) ومن تبعه-، وأن يقال إنه أخذ كتابًا دون نسبة خلا أشياء معدودة: شيءٌ آخر، غفر الله للجميع.
وأنبّه إلى أن الخليلي في الإرشاد (٣/ ٩٦٢ المنتخب) روى بعض كلام أبي أحمد الحاكم، ولكن لما نقل الحافظ ابن حجر في هدى الساري قوله ملخّصًا (ص١١)، وفيه إن البخاري من ألّف الأصول، زاد ابن حجر للبيان: «يعني: أصول الأحكام من الأحاديث». قلت: وهذا لعله استنباط واجتهادٌ في فهم النص، وإلا بمراجعة أصل كلام الحاكم هو صريحٌ في أنه يتكلم عن الأسماء والكنى.
ومثلُه مما يحتاج لتنبيه ما حُكي أن مسلمًا إنما عَمَد إلى كتاب البخاري واستخرج عليه: هو كلامٌ بعيدٌ علميًّا، فلكلٍّ منهما أفراد كثيرة عن الآخر، سوى اختلاف بُنية الكتابين وشرطهما، وربما يكون خرج الكلام مخرج مبالغة أو تقريع لمناسبةٍ اقتضته، ومنه ظاهر إيراد الخطيب لقول الدارقطني: «لولا البخاري ما راح مسلمٌ ولا جاء»، أورده متعقِّبًا لكلام ابن عُقْدَة الذي قدَّم فيه مسلمًا على البخاري، والله أعلم.
وهكذا رأيتُ ابن الملقِّن في كتابه المُقْنِع في علوم الحديث (١/ ٥٦) قال: «وادعى القُرْطُبي في أول مُفْهِمِه أنّ مسلمًا أخذ كتاب البخاري فجَعَلَه في كتابه. ولعلَّ جوابَه ما ذَكَرَهُ الشيخُ من مشاركته له في كَثيرٍ من شيوخه». قوله: الشيخ: يعني به ابنَ الصلاح في علوم الحديث (ص١٧) لمّا تكلم في أول من صنّف الصحيح. وهذا مع أن فيه تعقُّب ابن الملقِّن على القول بأخذ مسلم لكتاب البخاري: ولكن بمراجعة المفهم فإني لم أجد ما قاله ابن الملقِّن، بل إنما أورد القُرْطُبيُّ (١/ ٩٥) ضمن ترجمته للبخاري وذكر مناقبه: كلام أبي أحمد الحاكم المتقدِّم، ولم يصرِّح أو يخصِّص بأنه عن كتاب الصحيح، ولا علَّق عليه ليُعزى الكلام إليه، فهو كلام أبي أحمد الحاكم. ولم يتعقبّه محقِّق المقنع، بل زاد في تبنّيه بحاشيته، فوجب التنبيه.
وهكذا الأمر في اختصار القرطبي لصحيح البخاري (١/ ٧) إنما نقل كلام أبي أحمد الحاكم دون تخصيصه.

قال الذهبي في تاريخ الإسلام (٦/ ٤٣٦) وفي السير (١٢/ ٥٧٣-٥٧٤): «قال الحافظ أبو القاسم بن عَسَاكر في أول كتاب الأطراف له بعد ذكر صحيح البخاري: ثم سَلَك سبيلَه مسلمٌ، فأخذ في تخريج كتابه وتأليفه وترتيبه على قسمين، وتصنيفه، وقَصَد أن يذكر في القسم الأول أحاديثَ أهل الإتقان، وفي القسم الثاني أحاديث أهل السِّتْر والصدق الذين لم يبلغوا درجة المتثبِّتين، فحَالَ حُلولُ المَنِيَّة بينه وبين هذه الأمنية، فمات قبل استتمام كتابه. غير أن كتابه مع إعوازه اشتهر وانتشر».

فهذا الكلام هو في سُلوك مَسْلَك إفراد الصحيح بالتأليف، وأما من جهة طريقة تأليف الكتاب وشَرْطِه فيه وفكرته وترتيبه: فالاختلافُ ظاهر، وتقدَّم كلامُ أحمد بن سلمة في مدة التأليف، وفي النقل أنه من اقتراحه، وفي تقدير زمن الشروع فيه.

ويبيّنه أكثر أن ملازمة مسلم التامة للبخاري كانت -كما نصَّ الخطيب- لما استوطن البخاريُّ آخر عمره نَيْسابور، وسَبَقه إلى ذكر هذا الحاكمُ -فيما نقله عنه الذهبي في التاريخ (٦/ ٤٣٥) وفي سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٥٩)- فقال: «سمعت محمد بن يعقوب الحافظ يقول: لما استوطن البخاري نيسابور أكثر مسلم بن الحجاج الاختلاف إليه. فلما وقع بين الذهلي وبين البخاري ما وقع في مسألة اللفظ، ونادى عليه، ومنع الناس عنه، انقطع عنه أكثر الناس غير مسلم.. » الخ.

وانتقال البخاري إلى نيسابور لتوطُّنها كان سنة ٢٥٠، وأقام فيها خمس سنوات كما قال الحاكم، ونقله عنه الذهبي في السير (١٢/ ٤٠٤). وإن كان قَدِمَها مرارًا قبلُ. وكان مسلم عند توطُّن شيخه إياها قد أمضى نحو ٨ سنوات في تأليف صحيحه، وشاركه في كثير من شيوخه، وأما مبتدأ حادثة الذهلي مع البخاري فوقعت بعد شهر من جنازة أبي عثمان سعيد بن مروان في نَيْسابور، وكان توفي يوم الاثنين النصف من شعبان

سنة ٢٥٢ وصلّى عليه الذهلي في حضور البخاري. وبعد الحادثة بوقتٍ -لعلّه قصير- حصلت القطيعة بين مسلم والذهلي.[١]

ويزيد على ذلك: ما اعتذر به ابن رُشيد في السَّنَن الأَبْيَن (ص١٤٩) في أن مسلمًا لمّا شَنَّع في مقدمة صحيحه على بعض من وصفهم بمنتحلي الحديث في عصره في مسألة قبول السند المُعَنْعَن: فقد اعتذر له بأنه تكلم عن بعض أقرانه أو من دونَه، ولعلَّه ما عَلِمَ بأنه قول شيخه البخاري وشيخه ابن المديني، وإلا لكان خفَضَ لهما الجَنَاح. هذا ما ذَكَره، فيصعُب مع هذا إطلاق أنه بنى كتابه الصحيح على صحيحه، والله أعلم. ولا سيّما أنه كان شديد التعظيم لشيخه البخاري، ويناضل عنه، وقاطع لأجله شيخه الذُّهْلي، بل ذكر الجَوْزَقي عن أبي حامد ابن الشَّرْقي أو غيره، قال: «رأيتُ مسلمَ بن الحَجّاج بين يَدَيْ محمد بن إسماعيل البُخاري كالصَّبِيّ بين يدي مُعَلِّمه»[٢]. وبمعناه قال محمد بن يعقوب الحافظ: سمعتُ أبي يقول: «رأيتُ مسلم بن الحجاج بين يدي محمد بن إسماعيل البُخاريِّ وهو يسأله سؤالَ الصَّبِيِّ المتعلِّم»[٣]. وقال أبو حامد أحمد بن حمدون ضمن قِصَّةٍ: «سمعتُ مسلم بن الحجاج، وجاء إلى محمد بن إسماعيل البخاري رضي الله عنهما، فقبَّل بين عينيه، وقال: دَعْني حتى أُقَبِّلَ رِجْليكَ يا أستاذَ الأُسْتاذِين، وسيِّدَ المحدِّثين، ويا طَبيبَ الحديث في عِلَلِه»[٤]. وفي رواية أطول للقصة نقل

(١) يُنظر: تاريخ بغداد للخطيب (٢/ ٣٥٣ و١٥/ ١٢٥)، وعنه تقييد المهمل (١/ ٣٦ و٥٥)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٥٢/ ٩٥)، وتهذيب الكمال (١١/ ٥٧).

(٢) رواه الغساني الجياني في تقييد المهمل (١/ ٥٥)، ومن طريقه ابن المفضَّل في الأربعين على الطبقات (ص٢٩٠).

(٣) رواه الخطيب في تاريخ بغدد (٢/ ٣٥١).

(٤) رواه الحاكم في تاريخ نيسابور -كما في تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٧٠)- وعنه البيهقي في المدخل إلى السنن (٥٧٨)، ورواه السمعاني في أدب الإملاء (ص١٣٦) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٢/ ٦٨).

ابن حمدون أن مسلمًا قال آخرها للبخاري: «لا يُبغضُكَ إلا حاسدٌ، وأشهدُ أن ليس في الدنيا مثلُك»[(١)].

فالخلاصة: يتبيَّن أن تبعيَّة مسلم للبخاري في الصحيح إنما هي تبعية الزَّمن والاستفادة العلمية العامّة، ولا سيّما السؤالات الحديثية والعِلَل، على القدر الذي نُقل، خلافًا لرواية الأحاديث، فإن مسلمًا لم يَحْتَجْ للرواية في صحيحه عن البخاري تصريحًا، لمشاركته في كثير من شيوخه وطبقتهم، كما أشار ابن الصلاح في علوم الحديث (ص١٨)، بل عَلَا سَنَدُه على شيخه في طُرُقٍ أورداها لأحاديث، وإنما روى عنه أشياءَ خارج الصحيح، ونصَّ على روايته خارجه: المِزّي في تهذيب الكمال (٢٤/ ٤٣٦)، والذهبي في السير (١٢/ ٣٩٧)، وابن حجر في تهذيب التهذيب (١١/ ٣٠٨ دار البر).

مسألة أخرى: هل سبق مسلمٌ شيخَه البخاري في تأليف الصحيح؟

قد يكون هذا الاستفهام غريبًا مع النصوص المتكاثرة والمشتهرة في أن البخاري أول من أفرد الصحيح بالتصنيف، ومنهم أبو سعيد ابن السَّكَن في خطبة صحيحه -كما في النكت الوفيّة (١/ ١١٠)- ومَسْلَمَة بن القاسم، وغيره -كما في فتح المغيث للسخاوي (١/ ٤١)- وممّن نصَّ عليه ابنُ الصلاح في صيانة صحيح مسلم (ص٦٧)، وفي علوم الحديث (ص١٧) وكافة من تبع كتابه في الاصطلاح من الحفاظ. ورغم استفاضة ذلك؛ فقد وُجد من اعترض على هذا قديمًا؛ بناءً على تصحيف وخلل في نقل خَبَر أحمد بن سَلَمة النَّيْسابوري في صحبته لمسلم في تأليف الصحيح -المتقدِّم نقلُه على الصواب-. والذي ذَكَر كلامَ المعترض -بإبهامه- وأبطلَه هو الحافظ العِرَاقيُّ في التقييد والإيضاح (ص٢٥)، وتَبِعَه من بعده. ثم رأيتُ في بعض كتابات المعاصرين على الشابكة

(١) رواه الخليلي في الإرشاد (٢/ ٩٦٢ منتخبه)، والخطيب في تاريخ بغدد (٢/ ٣٥١)، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٢/ ٧٠)، وغيرهم.

(الإنترنت)[١] من زَعَم أنَّ مسلمًا هو أول من صنّف في الصحيح! وما حرَّر الأمر، فأردتُ أن أجلّي بشيءٍ مختصر، بعد أن بيّنتُ ما يتعلق بتأريخ تأليف مسلم لصحيحه.

فتقدّم في أول المبحث نصُّ أبي عبد الله الحاكم أن البخاري تطَلَّب شرطَه في الصحيح في حداثة سِنِّه. والبخاريُّ أسنُّ من مسلم بعَقْد، إذْ وُلد سنة ١٩٤، وقال: «صنَّفتُ كتابي الصحاح لستّ عشرة سنة، خرَّجْتُه من ستمائة ألف حديث، وجعلتُه حجَّةً فيما بيني وبين الله تعالى».[٢] فسيكون البخاريُّ سابقًا لمسلم في تأليف الصحيح لعدّة سنوات.

والبخاري بشكل عام قديم الرحلة، فحجّ سنة ٢١٠، وهو أيضًا قديم التصنيف، فقد قال ورّاقُه محمد بن أبي حاتم في شمائل البخاري -كما في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٠٠ ويُنظر ٣٩٢)-: «سمعتُ أبا عبد الله محمد بن إسماعيل يقول: حججتُ، ورجع أخي بأمي، وتخلَّفْتُ في طَلَبِ الحديث، فلما طعنتُ في ثمان عشرة، جعلت أصنّف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم، وذلك أيام عُبيد الله بن موسى. وصنَّفتُ كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الليالي المقمرة». الخ. وقال الوراق -منه (١٢/ ٤٠٣)-: «وسمعته يقول: صنَّفتُ جميع كتبي ثلاث مرّات». فهذا ممّا يفسّر كلامَه عن تعدُّد محالّ كتابته وتصنيفه للصحيح ما بين رحلاته وإقامته، فإنه ذكر كتابته لتراجمه عند القبر النَّبَوي، وكَتَب منه في المسجد الحرام، وكَتَب منه في بُخارى مع ورّاقه أبي جعفر، ويُنظر: تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٧٤)، والسير (١٢/ ٤٥١)، وهدى الساري (ص٤٨٩).

وعن إبراهيم بن مَعْقِل النَّسَفي: «قال أبو عبد الله محمد بن إسماعيل

(١) يُنظر مثلًا: http://www.ibnamin.com/sahih_date.htm (٢٤ ذو القعدة ١٤٤٥)

(٢) رواه الخطيب في تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٣)، وفي الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٨٥)، ومن طريقه ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/ ٢٧٦) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٢/ ٧٢). وقال الذهبي في تاريخ الإسلام (٦/ ١٤٧) عن الحكاية: «رُويت من وجهين ثابتين عنه». ويُنظر هدى الساري (ص٤٨٩).

البُخاري: كنّا عند إسحاق بن راهُوْيَه فقال: لو جمعتُم كتابًا مختصرًا لصحيح سُنَّة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: فوَقَع ذلك في قَلْبي، فأخذتُ في جمع الجامع الصحيح». رواه الخطيب في تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٦).

ولُقِيّ البخاريّ لابن راهُويَه قديمٌ متعدِّد، وقال الحاكم وكان ابن راهُويَه يقدِّم البخاري ويُشيد به، وقال عنه: «اكتبوا عن هذا الشابّ، فلو كان في زمن الحَسَن لاحتاج إليه الناسُ لمعرفته بالحديث وفقهه». وقال عنه وهو شاب: «هو أَبْصَرُ منّي». ومن إشادته به أخذُه لتاريخ البخاري وإدخاله على الوالي عبد الله بن طاهر، وقوله: «أبها الأمير ألا أُريك سحرًا؟». بل أفاد إسحاقُ منه في مسائل، ومن لقاءاتهما المتأخرة أنهما حَضَرا معًا جنازة أحمد بن حرب النَّيْسابوري (ت٢٣٤)، ، نقل كل ذلك ورّاقُ البخاري في الشمائل -وعنه الذهبي في السير (١٢/ ٤١٢ و٤١٤ و٤١٥ و٤٢١ و٤٢٨ و٤٢٩)- ، فالغالب أن إفادة الفكرة منه كانت في شباب البُخاري، فيتّسق مع كلام الحاكم. وبكلِّ حال فقد توفي ابن راهُويه سنة ٢٣٨، قبل سنوات من شروع مسلم بصحيحه.

ومما يدل على أقدمية تصنيفه: أن الفَرَبْري -وهو من أواخر السامعين للصحيح على البخاري- سمعه منه في المرة الأولى سنة ٢٤٨، فقال الحافظ أبو نَصْر الكَلَاباذي في مقدمة كتابه رجال صحيح البخاري (١/ ٢٤) إن الفَرَبْري سمع الصحيح من البخاري: «مرتين، مرة بفَرَبْر سنة ٢٤٨، ومرة ببُخارى سنة ٢٥٢». وتَبِعَه في ذلك الراوي عن الفَرَبْري: أبو الهيثم محمد بن مَكّي الكُشْمِيْهَني، فيما رواه أبو ذَرّ الهرَوي عن الكُشْمِيْهَني عن الكَلَاباذي سماعًا لما تقدم. واعتمَدَه أبو ذَرّ. وقال الكُشْمِيْهَني في السَّنَد الذي ساقه أبو ذر عنه في رواية الصحيح:

«حدثنا.. البخاري بصحيحه مرتَيْن، مرةً بفَرَبْر سنة ثمان وأربعين، ومرةً ببُخارَى سنة اثنتين وخمسين ومائتين».[(١)]

وحدَّث البخاري بصحيحه غير ذلك، ومن أواخره في نَسَف سنة وفاته، ثم إنَّ وفاة البخاري كانت قبل سنةٍ من التاريخ المرجّح لإخراج مسلم صحيحه سنة ٢٥٧ كما تقدّم.

♦ **تنبيه:**

ممّا رُوي في تقدُّم تأليف صحيح البخاري: قال مَسْلَمة بن القاسم في الصِّلَة -كما في تهذيب التهذيب (١١/ ٣١٨ دار البر)-: «وسمعتُ بعض أصحابنا يقول: سمعتُ العُقَيلي يقول: لـمّا أَلَّف البُخاريُّ كتابَه الصحيحَ: عَرَضَه علي ابن المَديني، ويحيى بن مَعين، وأحمد بن حَنْبَل، وغيرهم، فامتَحَنوه، فكلُّهم قال: كتابُك صحيحٌ إلا أربعة أحاديث. قال العُقيلي: والقولُ فيها قولُ البخاريِّ، وهي صحيحة».

والحكاية علّقها ابن خير في الفهرسة (ص١٣٢). عن مسلمة بنحوه.

فهذه القصة -إن ثَبَتَتْ- فيها أن الكتاب كان قد تمّ في حياة ابن مَعين[(٢)]، وهو توفي سنة ٢٣٣، قبل شروع مسلم في تأليف صحيحه بعَقْد، ولكن فيها إبهامُ شيخ مَسْلَمة، وإرسال أبي جعفر العُقيلي، وفي خَفَاءِ

---

(١) يُنظر: تقييد المهمل (١/ ٦٤)، والإفصاح لابن هبيرة (١/ ٤٤)، وفهرسة ابن خير (ص١٣٢)، والتقييد لابن نقطة (ص١٢٦)، وإفادة النجيح لابن رُشيد (ص١٦) -ونصَّ أن القول بسماعه مرّتَين ذَكَره غيرُ واحد- وسير أعلام النبلاء (١٥/ ١٠)، وفتح الباري (١/ ٥)، والمعجم المفهرس لابن حجر (ص٢٥)، وغيرهم.
نعم، جاءت نقول أخرى في هذا عن الفربري، وليس هذا البحثُ محلًّا للاستطراد هذه الجزئية، ويُشبه أن يكون الكلام في اختلافه أنه عن مدّة إقراء السماع الثاني في بخارى، لعدم التحديد المكاني في القول الآخر، وبه تجتمع النقول، لأن تحديد مكان السماع مع الزمان برواية الكَلَاباذي ومتابعة الكُشْمِيْهَني -تلميذ الفَرَبْري-: فيه زيادةُ علم وتفصيل من ثقة، والكَلَاباذي نصَّ الحاكم أنه عالمٌ بصحيح البخاري، وكأنه لذلك قدّمه التُّجيبي في برنامجه (ص٦٩)، والسراج القَزْويني في مشيخته (ص١٦٣)، والكَرْماني في الكواكب الدراري (١/ ٨)، واقتصر عليه الأكثرون في أسانيد روايتهم. والله أعلم.

(٢) وهذا هو مستند فؤاد سزكين في تقدير تأريخه لكتابة الصحيح في تاريخ التراث العربي (١/ ٢٢٤-٢٢٥).

ذِكْرِها في مصادر المشارقة المتقدِّمة غَرَابةٌ، مع سعة باب الحكايات. وقد نَقَلها جماعةٌ، منهم الذهبي وابن حجر، ونَقَد ابنُ حجر في التهذيب نقلًا لـمَسْلَمة قبل هذا وآخَرَ بعدَه حول البخاري، والله أعلم.

♦ **تنبيه آخر:**

قال ابن دِحْيَة الكلبي (ت٦٣٣) في كتابه المسائل المفيدة -كما في النُّكَت على مقدِّمة ابن الصلاح للبدر الزَّرْكَشي (١/ ٢٥٠)-: «وعَرَض البخاريُّ كتابَه على حافظ الدنيا أبي زُرْعَة الرازي، فقال: كتابُك كلُّه صحيحٌ إلا ثلاثة أحاديث». هكذا أورده دون سندٍ أو عَزو.

وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٣٨): «وجدتُ فائدةً منقولة عن أبي الخَطّاب ابن دِحْيَة».. ثم ذكره بنحوه. وجاء تعليقٌ على حاشية مخطوطة السِّيَر بخطِّ أحد العلماء نصُّه: «هذه من غَلَطات ابن دِحْيَة ووَهْمِه، فإن الذي عَرَضَ كتابَه على أبي زُرعة مسلمٌ لا البخاري، ثم إنَّ البخاري أحفظُ من أبي زُرعة بكثيرٍ وأعلم، فهو أولى منه بأن يكون حافظَ زمانه». نقله محقق السير في موضعه، ويُشبه أن يكون ابن دِحْيَة سَهَا في حفظه ههنا. وإلا فالقصة -مع كونها معروفة عن مسلم بنحوها- لا تجيء في البخاري، فقد قال محمد بن أبي حاتم ورّاق البخاري في شمائل البخاري -كما في سير أعام النبلاء (١٢/ ٤٠٧ ويُنظر ٣٩٢)-: «سمعت إبراهيم الخَوّاص مستملي صَدَقة، يقول: رأيتُ أبا زُرعة كالصَّبِيّ جالسًا بين يدي محمد بن إسماعيل، يسأله عن عِلَل الحديث». وذكر ابن أبي حاتم (٧/ ١٩١) أن أبا زرعة كتب عن البخاري لما قَدِمَ الرَيَّ سنة ٢٥٠.

المبحث الثالث
حصر من ذُكرت روايته لصحيح مسلم، وتراجم مختصرة لهم.

من التواريخ التي احتفظت بها المصادر أن مسلمًا حدَّث بصحيحه سنة ٢٥٧ في نيسابور، وفي بغداد سنة ٢٥٩، وسمعه منه جَمْعٌ، ولكن اتصلت رواية الكتاب عامَّة بالإسناد من طريق أربعة -على الأقل- من أصحابه، وهم:

١- أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان النَّيْسابوري الفقيه (ت٣٠٨):

وهو عمدة الرواة للصحيح، سَمِعه تحديثًا من لفظ مسلم، وفَرَغَ لهم منه لعشرٍ خَلَون من رمضان سنة ٢٥٧، إلا ثلاثة مواضع عَنْعَنَ فيها ابنُ سفيان، ووَرَد في نُسَخٍ أنه تحمَّلها عنه بالإجازة، واقتصر على ذلك الشهاب الكُلُوتاتي في ثَبَتِه (ق٦٤)، واحتاط ابن الصَّلاح ومن تبعه باحتمال الوجادة، والأول يبعُد تعيينُه إلا بزيادة علم.

ولابن سفيان أحاديث من زياداته على الصحيح، جُمعت في جزءٍ قديمًا.

وابنُ سفيان صحب أيوب بن الحسن الزاهد، وسمع من: سفيان بن وكيع، وعمرو بن عبد الله الأودي، وعدة بالعراق، ومن محمد بن مقاتل الرازي، وموسى بن نصر بالرَّيّ، ومن محمد بن أبي عبد الرحمن المقرئ وأقرانه بمكة، ومن محمد بن رافع، ومحمد بن أسلم الطُّوْسي ببَلَده.

قال ابن شُعيب: ما كان في مشايخنا أزهد ولا أعبد من ابن سفيان. وقال محمد بن يزيد العدل: كان ابن سفيان مجاب الدعوة. وقال الحاكم: كان من العُبّاد المجتهدين الملازمين لمسلم. ومما قال عنه

الذهبي: الإمام، القدوة، الفقيه، العلامة، المحدث، الثقة، كان من أئمة الحديث، ولازم مسلما مدة، وبرع في علم الأثر.

روى عنه: أحمد بن هارون الفقيه، والقاضي عبد الحميد بن عبد الرحمن، ومحمد بن أحمد بن شعيب، وأبو الفضل محمد بن إبراهيم، وغيرهم.

وحدّث عنه بالصحيح: أبو عبد الله محمد بن يزيد بن محمد الزاهد العدل النيسابوري -وعنه أبو حازم العَبْدُوْيِيّ، وأبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد الأصبهاني شيخ البيهقي- وغيره. وآخرهم من الثقات: أبو أحمد محمد بن عيسى بن عَمْرُويَه الجُلُودي (ت٣٦٨). وعاش بعده أبو بكر محمد بن إبراهيم الكِسَائي (ت٣٨٥) سمعه في صغره مع أبيه والجلودي سنة ٣٠٨، لكن كان يحصل منه النوم في المجلس، ثم حدّث بالصحيح عنه من غير أصل، فتكلّم فيه الحاكم[(١)].

توفي ابن سفيان في رجب سنة ٣٠٨ في نيسابور، ودُفن بها.

يُنظر له: التنوير لابن دِحْيَة (ص٢٣٩)، وصيانة صحيح مسلم (ص١٠٦)، والسير (١٤/ ٣١١)، وجزء ترجمة مسلم ورواة صحيحه (ص٣٥)، وغيرهما، وبحث الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد حسن

---

(١) ويُنظر السير (١٧/ ٣٣٥). وأما شَرْحُ صاحب بحث ابن سفيان وتوصيفُه لتضعيف الكِسَائي فيحتاج إلى مزيد دقة وتحرير.
هذا؛ وممن سمع الصحيح على الكِسَائي:
١- عبد الملك بن الحسن بن عبد الله الصَّقَلّي في نيسابور سنة ٣٨٢، وأسنده بالسماع إليه أبو علي الجَيّاني في تقييد المهمل (١/ ٦٥)، وعنه القاضي عياض في الغنية (ص٣٦) وابن خَيْر في فهرسته (ص١٣٧)، وغيرهم. وأسند عنه جملة من طريقه أبو عمرو الداني في كتاب الفتن، وصرح أنه تحمّله من الصقلي في القَيْرَوان.
٢- أبو العباس أحمد بن محمد بن زكريا النَّسَوي المجاور بمكة (ت٣٩٦)، رواه من طريقه ابنُ خير (ص١٣٨).
٣- أبو مسعود أحمد بن محمد البَجَلي الرازي (ت٤٤٩) ذكره السمعاني في الأنساب (١١/ ١٠٣)، والذهبي في السير (١٦/ ٤٦٥)، وفي التاريخ (٨/ ٥٨٣)، ويُنظر له أول الأربعين للطائي (١) والأربعون للبكري (ص٥٣-٥٤).

دُمْفو: «إبراهيم بن محمد بن سفيان روايته، وزياداته، وتعليقاته على صحيح مسلم».

٢- أبو محمد أحمد بن علي القَلَانِسِيّ (ت بين ٢٩٠-٣٠٠ تقديرًا):

سمع صحيح مسلم منه سوى ثلاثة أجزاء آخره، بدءًا من باب حديث الإفك (رقم ٢٧٧٠).

قال القاضي عياض في مشارق الأنوار (١/ ١١٠) إنه لم يقع له الكتاب إلا من طريقَي ابن سفيان والقَلَانسي. وبنحوه ذكر علي بن المفضَّل المقدسي في الأربعين في الطبقات (ص٢٩٥)، والقُرْطُبي في المفهم (١/ ٩٧)، والنَّوَوي في مقدمة شرحه (١/ ١٣). ومقصودهم: أي باتصال السماع.

ومن ميزات رواية القَلَانسِيّ أنه تابَع ابنَ سفيان في مواضع العنعنة الثلاثة بصيغة: «حدثنا». مع كونها غير مؤثّرة أصلًا في صحة الاتصال[(١)].

وأما ترجمته فهي عزيزة، لكن قال ابن الصلاح في الصيانة (ص١١١) -وعنه النووي في مقدمة شرحه (١/ ١٣)-: «وأما القَلَانِسِيُّ: فهو أبو محمد أحمد بن علي بن الحسن بن المغيرة بن عبد الرحمن القَلَانِسِيّ.

وَقَعَتْ [روايتُه] عن مسلم عند المغاربة، ولم أجد له ذكرًا عند غيرهم[(٢)]. دخلتْ روايتُه إليهم من مِصْرَ على يَدَيْ مَن رحَلَ منهم إلى جهة المشرق؛ كأبي عبد الله محمد بن يحيى الحَذّاء التَّميمي القُرْطُبي وغيره، سمعوها بمصر من أبي العلاء عبد الوهاب بن عيسى بن عبد

(١) أفاد الدكتور عبد الله دُمْفو في بحثه عن ابن سفيان أنه تتبّع في كتاب حجة الوداع لابن حزم ما رواه من طريق القلانسي عن مسلم، وكلها بصيغة «حدثنا»، وبينها ١٣ حديثًا من المواضع المعنعنة عند ابن سفيان.

(٢) لعله يقصد اتصال الرواية واستمرارها عن الأشقر، وإلا فثمة نقل عزيز من رواية عبد الملك بن الحسين الكرابيسي النيسابوري عن ابن الأشقر، يُنظر: السياق لعبد الغافر بانتخاب الصريفيني (١٠٨٠).

الرحمن بن ماهان البغدادي، قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن يحيى الأشقر الفقيه على مذهب الشافعي، حدثنا أبو محمد أحمد بن علي بن الحسن القَلَانِسِيِّ، حدثنا مسلم بن الحجاج. حاشا ثلاثة أجزاء من آخر الكتاب -أولها حديث الإفك الطويل- فإن أبا العلاء ابن ماهان المذكور كان يروي ذلك عن أبي أحمد الجُلُودي، عن ابن سفيان، عن مسلم.

وبَلَغنا عن الحافظ الفاضل أبي علي الحسين بن محمد الغَسّاني -وكان من جهابذة المحدِّثين ورئيسهم بقُرْطُبَة- قال: سمعت أبا عمر أحمد بن محمد بن يحيى -يعني ابن الحَذّاء- يقول: سمعت أبي يقول: أخبرني ثقات أهل مصر: أن أبا الحسن علي بن عمر الدارَقُطْني كَتَب إلى أهل مصر من بغداد: أن اكتبوا عن أبي العلاء بن ماهان كتاب مسلم بن الحجاج الصحيح. ووَصَف أبا العلاء بالثقة والتمييز».

قلت: وتقديم الدارقطني لرواية ابن ماهان للصحيح وتوثيقه: فيه توثيقٌ ضمنيّ للقلانسي الراوي عن مسلم، ويؤيِّدُه ما سيأتي في الترجمة التالية.

* والراوي عنه ابن الأشقر (ت٣٥٩): جاء في الأنساب للسمعاني (١٢/ ٧٥): «أبو بكر أحمد بن محمد بن يحيى المتكلم الأشقر، من أهل نيسابور، شيخ أهل الكلام في عصره بنيسابور. من أهل الصدق في رواية الحديث.

سمع جعفر بن محمد بن سوار، وإبراهيم بن أبي طالب، ويوسف بن موسى المرو الرُّوذي، وإبراهيم بن محمد السكني، وأقرانهم.

سمع منه الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ.

وكان سمع المسند الصحيح من أحمد بن علي القلانسي، ورواه،

وهي أحسن رواية لذلك الكتاب، وإنهم ثقات. وتوفي في ذي الحجة سنة تسع وخمسين وثلاث مئة». انتهى.

قلت: الظاهر أنه مأخوذ من كلام الحاكم في تاريخ نيسابور، فهو في تلخيصه للخليفة (ص٧٩)، بمطلع الترجمة بحروفها. ونقل الترجمة باختصار الذهبي في التاريخ (٨/ ١٣٤) مع عزو وَصْفِه بالصدق للحاكم.

وقد توفي شيخه إبراهيم سنة ٢٩٥، وابن سوار سنة ٢٨٨، وهما نيسابوريان، ويوسف سنة ٢٩٦ وهو من مَرْو الرُّوذ. فهذا يفيد في تقريب طبقة القلانسي ووفاته في العقد الأخير من القرن ظنًّا، وتقريب مولد ابن الأشقر ورحلته. ويُزاد بأن لابن الأشقر روايةً بمكة عن أبي الحسن عمران بن موسى الطائي، ويبدو أن هذا متقدم الطبقة نظرًا لشيوخه، وهو من شيوخ الطحاوي أيضًا. وروى أيضًا عن جعفر بن أحمد الشاماتي المتوفى سنة ٢٩٢، وإسحاق بن إبراهيم البُستي المتوفى سنة ٣٠٧، وابن خزيمة الذي تأخر إلى ٣١١.

وجاء في سند نسخة خطّيّة من روايته للصحيح -في مكتبة أخِي شيخِنا محمد الشاذلي النَّيْفَر التونسي رحمه الله، وهو الذي ذَكَرها في مقدمة تحقيقه للمُعْلِم (١/ ١٨١)- قولُ ابن ماهان: «[أنا] أبو بكر أحمد بن محمد بن يحيى الفقيه الأشقر، الشيخ الصالح، بنَيْسابور، قراءةً عليه وأنا أسمع، في شهر شعبان، من سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة». وأما في نقل ابن خير بآخر نسخته من الصحيح في القرويين: «أنا أبو بكر أحمد بن محمد بن يحيى الفقيه الأشقر قراءة عليه نيسابور في مسجده وأنا أسمع سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة». ففيهما تعيين الزمان والمكان مع التحلية.

* وابن ماهان هذا (ت٣٨٧) تقدّم شيءٌ عنه، وقال عنه الذهبي في السير (١٦/ ٥٣٥-٥٣٦): «الإمام، المحدّث، أبو العلاء، عبد الوهاب بن عيسى بن عبد الرحمن بن عيسى بن ماهان الفارسي ثم البغدادي.

سمع: إسماعيل الصفار، وأبا بكر العَبّاداني، وعثمان بن السَّمّاك، وأبا الفوارس بن السندي، وأبا حامد أحمد بن الحسن النيسابوري، وأبا أحمد الجُلُودي، وعدة، وأكثر الأسفار.

حدَّث عنه: علي بن بشرى الليثي، وعلي بن القاسم الخياط، والمطهر بن محمد الأصبهاني، ومحمد بن يحيى ابن الحَذّاء، وأحمد بن فَتْح ابن الرَّسّان، وآخرون.

وحدَّث بمصر[(١)] بصحيح مسلم عن أبي بكر أحمد بن محمد بن يحيى الأشقر الشافعي، عن أحمد بن علي القلانسي، عن مسلم سوى ثلاثة أجزاء من آخره، فرواها عن الجلودي[(٢)].

وثّقه الدارقطني. وقال الحبّال: مات سنة سبع وثمانين وثلاث مائة». انتهى.

وفي خاتمة نسخة ابن خير أخبار عنه، ومنها إجازته لأبي عمر الطلمنكي، ومنها في احتسابه قضاء أفوات بعض الرحّالة لما ضاق عليهم الوقت للرحيل، فقرأه عليهم ليلًا ونهارًا إلى أن تم لهم سماع الكتاب.

وفيها النص أن سماع الحافظ أبي عبد الله ابن الحذّاء عليه كان بالجامع العتيق بمصر سنة ٣٧٣.

ونظرًا لانتشار رواية هذه الطريق وشهرتها بابن ماهان؛ وأن الرواية نُسخت من كتابه وقرئت عليه؛ وإشادة الدارقطني بتمييزه وضبطه لها: صارت الرواية تُنسب إليه، فيُقال: وقع في رواية ابن ماهان كذا. وسببُ

---

(١) زاد في تاريخ الإسلام (٨/ ٦٢٨): حدّث بمصر وغيرها.
وفي ذيل تاريخ بغداد (١٦/ ٢٢٢ ت: عطا) توسع في ترجمته ورحلاته، وذكر أنه قدم أصبهان وحدّث بها سنة ٣٨٥، وسكن مصر إلى وفاته سنة ٣٨٧، وحدّث فيها بالصحيح.

(٢) هذا الذي رأيتُه في ترجمته والفهارس المغربية: أنه إنما أسند عن الجلودي الأجزاء الثلاثة التي فاتته على ابن الأشقر، وبه يُستدرك على العلامة مرتضى الزبيدي -في جزء أسانيده إلى مسلم- حين أسند رواية الجلودي كاملة ومطلقة من طريق ابن ماهان عن الجلودي.

انتشار روايته في المغرب أنه سكن مِصْرَ إلى وفاته وحدّث بالصحيح، فسمعه منه غير واحد من رحّالة علماء الأندلس، أشهرهم: أبو عبد الله محمد بن يحيى التميمي، عُرف بابن الحَذّاء (ت٤١٠)، وأحمد بن فَتْح بن عبد الله المَعَافري عُرف بابن الرَّسّان (ت ٤٠٣)، وأبو عمر أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي الباجي (ت٣٩٦)، وابنه أبو عبد الله محمد (ت٤٣٣)، وأبو زكريا يحيى بن محمد بن يوسف الأشعري القرطبي المعروف بابن الجيّاني (ت٣٩٠)، وأبو الحكم المنذر بن المنذر بن علي الكناني (ت٤٢٣)، رحم الله الجميع.

♦ تنبيهان:

الأول: أطلق بعضهم أن رواية المغاربة للكتاب هي رواية القَلَانِسي، والواقع أن هذا أغلبي، فرواية الجلودي كانت عندهم أيضًا، ورووها وأسندوها بجانب رواية القلانسي.

الثاني: زعم بعضهم أن رواية ابن الأشقر انحصرت روايتها في المغاربة، فإن عُني بالشهرة فنعم، وأما بالإطلاق فغير دقيق، فممن سمع صحيح مسلم على ابن الأشقر: أبو الحسن عبد الملك بن الحسين بن أحمد بن محمد بن علي بن خزيمة الكرابيسي الوكيل الشافعي النَّيْسابوري، ذكر ذلك عبد الغافر الفارسي في كتابه السياق، وقال: شيخ معروف ثقة. (منتخب الصريفيني ١٠٨٠، والمنتخب منه لمجهول ٢٠٠٠)، وطبقة وفاته بعد سنة ٤٠٠، روى عنه الحاكم أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله الحَسكاني، شيخ عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي.

٣- أبو الحسن مَكّيّ بن عَبْدان (ت٣٢٥):

من أجلّ أصحاب مسلم، وروى عنه عددًا من مصنفاته، وله إجازةٌ منه، فوَصَل بعض الحفاظ رواية الصحيح بالإجازات إلى الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الجَوْزَقي (ت٣٨٨)، بإجازته من ابن عبدان،

بإجازته من مسلم. ومنهم ابن حجر في المعجم المفهرس (رقم ٢ المطبوع، أو ٥/ أ بخط السخاوي) وفي غيره، وابن فهد في لحظ الألحاظ (ص١٥٥)، وزكريا الأنصاري في ثبته (ص١٣٩)، وصرَّح ابن حجر أن السند كله بالإجازات.

واستدرك عليه السخاوي في فتح المغيث (٥/ ٤٥١) بأن كلام ابن نُقطة في التقييد يقتضي أن رواية مكي عن مسلم للكتاب بالسماع، وكذا رواية الجوزقي عن ابن عبدان بالسماع. وقال: «فاعتَمِدْه، وإن مشى شيخُنا على خلافه». ولهذا رواه السخاوي في كراسة أسانيده (ص٥١) وفي إجازته المطولة لأبي بكر السُّلَمي (ص١٨٩، كلاهما ضمن مجموع إجازاته بجمعي وتحقيقي) بلفظ الإخبار بين الجوزقي ومكي ومسلم[(١)]. بل صرَّح في غنية المحتاج (ص٤٠) أن الجوزقي يرويه عن مكي سماعًا لجميعه. ونقل في كراسة الأسانيد عن ابن قُطْرال في فوائده عن هذه الرواية قوله: «ويقال إنها أتم الروايات عن مسلم».

قلت: مقصود السخاوي أن ابن نقُطة في التقييد (٤٥٠-٤٥١) أسند من طريق الجوزقي قال: «حدثنا مكي»، قال: «حدثنا مسلم»، وأورد ثلاثة أخبار من مقدمة الصحيح، فاستدل بذلك على السماع. ويؤيده ما رأيتُه في عدة نقول من رواية بعض المصنِّفين الآخرين من طريق مَكّي بن عبدان من صحيح مسلم، ويقول فيها: «حدثنا مسلم». ومنه في تفسير الثعلبي (١٧/ ٣٠٠)، ومستخرج أبي نُعيم الأصبهاني على مسلم (١/ ١١٧ و١٧٢)، والكفاية للخطيب (ص٤٣)، والتكملة لابن

(١) مع التنبيه على أن السخاوي حصل عنده سهو في وصل سند صحيح مسلم من رواية الجوزقي عن ابن عبدان عنه، فروى من طريق زاهر بن طاهر، قال: «أنبأنا أبو بكر أحمد بن خلف بن منصور الشِّيرَازي، أنا به الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله الجَوْزَقي». وفي هذا تنبيهان فاتني ذكرهما في مجموع إجازات السخاوي، الأول: أن أبا بكر نيسابوريٌّ مولدًا ومستقرًّا ووفاة؛ لا شيرازي، ويُعرف بالمغربي، لأن أصله من القيروان. الثاني: أن المعروف في سماعه على الجوزقي هو لكتابه المتفق بأفوات معينة، وليس لصحيح مسلم -على ما يُفهم من ظاهر إطلاق السخاوي- وقد عيّن ابنُ نُقْطَة أفواته في ترجمته في التقييد (ص١٨٣). ويُنظر: الأربعون للبَكْري (ص١٠٠).

نُقْطَة (٥/ ٥٩٤)، والأنوار في شمائل النبي المختار للبغوي (٤٤٢). وأما من مصنفات مسلم الأخرى في الرجال[١] فيقول فيها: «سمعت مسلم بن الحجاج». وهذا يفيد في أن مسلمًا كان يحدّث بمصنفاته من لفظه رحمه الله.

* وأما ترجمته؛ فقال الذهبي في السير (١٥/ ٧٠-٧١): «مكي بن عَبْدان بن محمد بن بكر بن مسلم التَّميمي:

المحدِّث، الثقة، المتقن، أبو حاتم[٢] التَّميمي النَّيْسابوري.

سمع: عبد الله بن هاشم، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأحمد بن حفص، وأحمد بن يوسف السلمي، وعمار بن رجاء، ومسلم صاحب الصحيح، وجماعة.

حدَّث عنه: أبو علي بن الصَّوّاف، وعلي بن عمر الحربي، وأبو أحمد الحاكم، وأبو بكر الجَوْزَقي، ويحيى بن إسماعيل الحربي.

قال الحافظ أبو علي النيسابوري: ثقة مأمون، مقدّم على أقرانه من المشايخ.

قلت: وقد حدَّث عنه من القدماء: أبو العباس بن عُقدة[٣].

مات: في جمادى الآخرة سنة خمس وعشرين وثلاث مائة، وصلى عليه أبو حامد بن الشَّرْقي، وعاش بضعا وثمانين سنة رحمه الله».

ومن أشهر من روى عنه الصحيح: الحافظ أبو بكر الجوْزَقي، قال الخليلي في الإرشاد (٣/ ٨٥٩): « أبو بكر محمد بن عبد الله الجَوْزَقي

---

(١) وأنبّه إلى أن ما ورد في مقدمة التعديل والتجريح لأبي الوليد الباجي (١/ ٢٤٥) من الرواية من هذه الطريق إلى مسلم -وأُطلق- فهو للرجال، لا من الصحيح، كما يظهر بالاستقراء عبر برنامج المكتبة الشاملة على الحاسوب.

(٢) قال أبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (٧١): «كان يكنى قديمًا بأبي القاسم، ثم يكنى بعدُ بأبي حاتم».

(٣) وفي تاريخ الإسلام (٧/ ٥١٦) أن ابن عقدة حدَّث عنه بالإجازة.

النيسابوري: ثقة، متفق عليه. سمع مَكّي بن عبدان، وأبا حامد الشَّرْقي، وأقرانهما، روى كتب مسلم وتصانيفه عن مَكّي، عنه».

٤- أبو حامد أحمد بن محمد ابن الشَّرْقي (ت٣٢٥):

من أجلّ أصحاب مسلم أيضًا، وأسند بعض الحفاظ رواية الصحيح إلى الجوزَقي المتقدم، عن ابن الشَّرْقي، بإجازته من مسلم. ومنهم السخاوي في تخريجه لثبت زكريا (ص١٣٩)، بل نقل في غنية المحتاج (ص٤٠) أن الجَوْزَقي روى صحيح مسلم عن ابن الشرقي سماعًا لبعضه.

ومما يؤيِّده: ما وقع في مستخرج أبي نُعيم على مسلم (١/ ٣٧٧) من روايته من الصحيح فقال: حدثنا أبو بكر الجَوْزَقي، ثنا أبو حامد الشَّرقي، ثنا مسلم بن الحجاج.

- وأغرب أبو الخَطّاب ابن دِحْيَة الكَلْبي (ت٦٣٣) فأسند صحيح مسلم من طريقه بالسماع: فرواه عن أبي عبد الله محمد بن سعيد بن زرقون، أنا أحمد بن محمد الخَوْلاني، أنا أبو ذَر الهَرَوي، أنا أبو بكر الجَوْزَقي، أنا أبو حامد، عن مسلم. وتعقبّه ابن حجر بأنه سند مركّب هكذا بالسماع -وإن كان متصلًا بالإجازات- وسمع أبو ذر أحاديث مفرقة منه على الجَوْزَقي. ونبّه ابن حجر أن هذا قد يكون على قاعدة بعض المغاربة في إطلاق «أخبرنا» على الإجازة. يُنظر: ذيل التقييد (٢/ ٢٣٦ ويتأمل ١٦٧)، واللسان (٦/ ٨٦)، وفتح المغيث (٣/ ٢٧٩).

وأما ترجمته، فقال الذهبي في تذكرة الحفاظ (٣/ ٢٩): «ابن الشَّرْقي: الإمام الحافظ الحُجّة، أبو حامد، أحمد بن محمد بن الحسن النَّيْسابُوري، تلميذ مسلم.

سمع محمد بن يحيى، وأحمد بن الأزهر، وأحمد بن حفص بن عبد الله السلمي، وعبد الرحمن بن بشر بن الحكم، وطبقتهم ببلده. ثم ارتحل، وأخذ بالرَّيِّ عن أبي حاتم، وبمكة عن عبدالله بن أبي مَسَرَّة،

وببغداد عن أبي بكر الصاغاني، وعبد الله بن محمد بن شاكر، وبالكوفة عن أبي حازم أحمد بن أبي غَرْزة، وطبقتهم.

وصنَّف الصحيح، وكان فريد عصره حفظًا وإتقانًا ومعرفة، حجَّ مرات.

وقد نظر إليه إمام الأئمة ابن خُزيمة مرة فقال: حياةُ أبي حامد تحجز بين الناس وبين الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

قال الخَليلي: سمعت أحمد بن أبي مسلم الفارسي الحافظ، سمعت ابن عَدِيّ يقول: لَمْ أَرَ أحفظَ ولا أحسن سَرْدًا من أبي حامد بن الشَّرْقي. كتبتُ جَمْعه لحديث أيوب السختياني، فكنت أقرأ عليه من كتابي فيقرأ معي حِفْظًا؛ من أوله إلى آخره.

قال السُّلَمي: سألتُ الدارقطني عن أبي حامد بن الشَّرْقيِّ؛ فقال: ثقة مأمون. قلت: لِمَ تكلم فيه ابن عُقْدة؟ قال: سبحان الله، ترى يؤثِّر فيه مثلُ كلامه؟ ولو كان بَدَل ابن عُقْدة يحيى بنُ مَعين! قلت: وأبو علي؟ قال: ومَنْ أبو علي حتى يُسمع كلامه فيه؟

قال الخطيب: أبو حامد ثَبْتٌ حافظٌ متقن.

وقال حمزة السَّهْمي: سألت أبا بكر بن عَبدان عن ابن عُقدة إذا نقل شيئًا في الجرح والتعديل هل يُقبل قوله؟ قال: لا يُقبل.

حدَّث عنه: أبو العباس بن عُقدة، وأبو أحمد العَسّال، وأبو أحمد بن عَدِيّ، وأبو علي الحافظ، وزاهر بن أحمد، وأبو محمد المَخْلَدي، وأبو بكر محمد بن عبد الله الجَوْزَقي، وآخرون، آخرُهم أبو الحسن العلوي.

مولده في سنة أربعين ومائتين، ومات في شهر رمضان سنة خمس وعشرين وثلاثمائة، وتقدّم في الصلاة عليه أخوه أبو محمد عبد الله بن الشَّرْقي».

٥- أبو عَوَانة يعقوب بن إسحاق الإسْفَرَايِينِيُّ (ت٣١٦):

رأيته أسند في مستخرجه على صحيح مسلم جملة من الأحاديث من صحيحه مباشرة، ويقول فيها: حدثنا مسلم. زاد في بعضها: ببغداد. وقد وردها أبو عوانة سنة ٢٥٩، وهي آخر سنة ورد فيها مسلمٌ بغداد كما نص الخطيب في تاريخه (١٥/ ١٢١). ويُشبه أن يكون سمع أبو عوانة منه كامل الكتاب، فالأحاديث المذكورة موزَّعة ومفرَّقة ضمن مجلدات الصحيح الأربعة، وعملُه على كتابه مع روايته عنه قرينة زائدة، وإن لم أَرَ من ذَكَره من رواة الصحيح، لكنه يتّجه وزيادة على طريقة استدلال السَّخَاوي في مَكّي بن عبدان. وقد أسمع أبو عوانة مستخرجَه حفيد أخته: أبا نُعيم عبد الملك بن الحسن الإسْفَرَايِيني المعمّر (ت٤٠٠) في قصة لطيفة، وأجاز له جميع مسموعاته، ومنها هذه الأحاديث المروية لبعض الصحيح. وأبو نُعيم هذا أجاز للحافظ أبي بكر البَيْهَقي (ت٤٥٨)، وهو أجاز لجماعة، ومنهم ممن روى الصحيح: محمد بن الفضل الفَرَاوي، وزاهر الشحّامي، ومنهم عبد الغافر (الحفيد) ابن إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي.

ومما أسنده أبو عوانة عن مسلم مباشرة مما هو في صحيحه أيضًا: في جزء من فوائد أبي عوانة بآخر العلل عن أحمد رواية المَرّوذي وغيره (٥٤١ و٥٥٠).

♦ **تنبيهان:**

الأول: في الباب غير أبي عوانة ممن أسند عن مسلم يسيرًا جدًّا من صحيحه، أو روى عنه، ولكن القرائن فيهم ليست مثل حالته، مثل محمد بن مَخْلَد العَطّار، ومحمد بن عبد الرحمن الدَّغولي، وعبد الرحمن بن أبي حاتم، ويحيى بن محمد بن صاعِد، والله أعلم.

نعم، في علل الدارقطني (١٢/ ١٢) قال عن حديث: «حدثناه ابن

مخلد، قال: حدثنا مسلم بن الحجاج، وكتبه لنا بيده». فهل عنى أنه كتب له إجازة كما يقاربه تعبير بعضهم في الرواية بالإجازة مكاتبة؟ النص غير صريح، وظاهره أنه كتب له ذلك الحديث بعينه، ويزيدُه قرينة أنه سمع من لفظه لا أنه روى عن بُعد.

الثاني: اتصل حديثان من صحيح مسلم من طريق المعمّر **أبي حامد أحمد بن علي ابن حَسْنُويَه النَّيْسابوري** (ت٣٥٠) في جزء مفرد مشهور، وهو خاتمة الرواة عن مسلم؛ ولكن قد قيل: إنه لم يدركه. وقال الحاكم إنه لم يدرك قومًا ممَّن روى عنهم، وإنه لا يُحتج به. وقال ابن حجر: «ولم يُنكِر عليه الحاكمُ سماعَه من مسلم بن الحجاج فيمن سمَّى أنه لم يدركهم، فالله أعلم».

لكن ابن حَسْنُويه مضعَّف بكل حال، وما رأيت النص على سماعه لكامل الصحيح أو إجازته من مسلم، فلا يصحُّ وصلُ رواية الصحيح عَبْرَه، والله أعلم. يُنظر له: السير (١٥/ ٥٤٨) واللسان (١/ ٥٤٠).

نعم، روى عبد الواحد بن إسماعيل الكناني -أحد الكذّابين- صحيح مسلم بكماله من طريق ابن حسنويه. (ح) ورواه أيضًا من طريق الكَرُوخي، عن الداودي، عن أبي إسحاق مبهمًا، كلاهما عن مسلم. ونصّوا على التركيب والوضع لهذين الطريقين. يُنظر: التقييد (٣٨٤)، واللسان (٥/ ٢٨٧).

الخاتمة والنتائج

هـذا مـا يسّـره الله مـن أبحـاث وتحريـرات حـول تأريـخ تأليـف مسـلم بـن الحجـاج لصحيحـه، والموازنـة مـع تأريـخ تأليـف البخـاري لصحيحـه، وروايـات صحيـح مسـلم.

قدّمـتُ للبحـث بمقدمـة حـول عنايـة العلمـاء البالغـة بأنسـاب الكتـب وروايتهـا عمومًـا، والصحيحيـن خصوصًـا.

ثـم ذكـرتُ في المبحـث الأول: ترجمـة مختصـرة للإمـام مسـلم، وذكـر عيـون مصـادر ترجمتـه الأصليـة والفرعيـة.

وفي المبحـث الثـاني: استظهرتُ بالنصـوص التاريخيـة أن مسـلمًا استغرق تأليفـه لصحيحـه ١٥ سـنة، منـذ اقترح عليـه تأليفـه صاحبُـه أحمـد بـن سَـلَمة النيسـابوري سـنة ٢٤٢ تقريبًـا، إلـى أن أتمّـه مسـلم وعَرَضـه على أبـي زُرعـة الـرازي، ثـم حـدّث بـه سـنة ٢٥٧ في نيسـابور، وحـدّث بـه أيضًـا في آخـر رحلاتـه لبَغْـداد سـنة ٢٥٩. وبيّنـتُ وهـم مـن زَعَـم أن مسـلمًا سـبق البخـاري في تأليـف الصحيـح، لا مـن حيـث الفكـرة ولا الإتمـام، فقـد ألّفـه قبـل سـنة ٢٤٨ التـي حـدَّث فيهـا بصحيحـه في فَرَبـر، وصـرَّح أنـه كتـب كتابـه في مـدة ١٦ سـنة. وبيّنـتُ أيضًـا غلـط مـن زعـم أن مسـلمًا بنـى كتابـه على صحيـح البخـاري، وضعـف حكايـة عَـرْضِ البخـاري لصحيحـه علـى شـيوخه مـن كبـار النقّـاد البغداديين، وغلـط مـن زعـم عَرْضـه لـه علـى أبـي زُرعـة.

ثـم في المبحـث الثالـث: ذكـرتُ أربعـة رواة جـاء النـص الصريـح علـى روايتهـم للصحيـح، مـع تراجمهـم وتحريـر بعـض أمورهـم، وهـم: ابـن سـفيان، والقَلَانِسـي، ومكّـي بـن عَبْـدان، وأبـو حامـد ابـن الشَّـرْقي. وزدتُ عليهـم خامسًـا استظهرتُه، وهـو أبـو عَوَانـة الإسْـفَرَاييني، ونبهـتُ إلـى بعـض الـرواة عـن مسـلم ممـن قيـل إنـه مـن رواة صحيحـه، ولـم يثبـت تعيينُـه بنـص

صحيح صريح، وذكرتُ بعض التحريرات والتنبيهات في غضون ما تقدّم.

وبعد هذه النتائج الموجزة المستخلَصة أذكر من أهم التوصيات:

التأكيد على معرفة أهمية أنساب الكتب ورواياتها.

أدعو لمواصلة البناء على جهود أسلافنا في تحرير دقائق علوم الرواية والتأريخ ومعرفة النُّسَخ.

وضرورة التوسع في البحث للتمحيص الناقد في الروايات والحكايات التي ظاهرها التعارض في أخبار العلماء والكتب.

الحثّ على التدقيق في صيانة الكتب والأُمّات الحديثية، ففي ذلك تظهر بالمقارنة عظمة جهود السالفين في حفظها وسلامة نقلها والعناية بها وبأخبار مؤلّفيها، وفيه طمأنينة لثبوت السنّة والردّ على أعدائها الطاعنين فيها بجهلهم أو عمايتهم.

الحث على العناية بالأبحاث التخصصية المعمّقة في الصحيحين خاصة، لمزيد أهميتهما ومكانة مؤلفيهما رحمهما الله.

وفي الختام: أسأل الله الإخلاص والنفع والقبول والمغفرة، لي، ولوالدي، ومشايخي، والمسلمين. وأن يرحم صاحبي الصحيحين، وجميع من خدم سنّة النبي صلى الله عليه وسلّم، جعلنا الله من خُدّامها، وحشرنا الله جميعًا تحت رايتها، وسقانا من يده الشريفة، وجمعنا به في الفردوس.

آمين، وآخر دعوانا أن الحمدُ لله رب العالمين.

قائمة بأهم المصادر والمراجع

البرذعي، سعيد بن عمرو: سؤالات أبي زرعة الرازي، تحقيق سعدي الهاشمي، ط١، الجامعة الإسلامية، ١٤٠٢.

البيهقي، أحمد بن الحسين: السنن الكبير، تحقيق بإشراف عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، دار هجر، القاهرة، ١٤٣٢.

البلوي الوادي آشي، أحمد بن علي: الثبت، تحقيق عبد الله العمراني، ط١، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٣.

البُنْدَاري، الفتح بن علي الأصبهاني، تاريخ بغداد، مخطوط مكتبة باريس.

التجيبي، القاسم بن يوسف: البرنامج، تحقيق عبد الحفيظ منصور، ط١، الدار العربية للكتاب، ليبيا -تونس، ١٤٠٠.

التكلة، محمد زياد بن عمر: إجازات نادرة، المجموعة الثانية، دار الحديث الكتانية، بيروت، ١٤٤١.

إجازات نادرة، المجموعة الثالثة، دار المحدّث، الرياض، ١٤٤٤.

ثبت الكويت، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ودار غراس، ووقفية لطائف، الكويت. ١٤٣١.

فتح الجليل، ط٣، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، الرياض ١٤٣٥.

التيمي، إسماعيل بن محمد الأصبهاني: التحرير في شرح صحيح مسلم، تحقيق إبراهيم أيت باخة، ط١، دار أسفار، المويت، ١٤٤٢.

الجياني، أبو علي الحسين بن محمد الغساني: تقييد المهمل، تحقيق: محمد عُزير شمس، وعلي العمران، ط١، دار عالم الفوائد، مكة.

الحاكم الكبير، محمد بن محمد الكرابيسي، الكنى، تحقيق محمد علي الازهري، ط١، دار الفاروق، القاهرة، ١٤٣٥.

الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، المدخل إلى كتاب الصحيح، تحقيق ربيع المدخلي، مؤسسة الفرقان، ١٤٢١.

ابن حبان، محمد بن حبان التميمي البُستي: الثقات، ط١، دار المعارف العثمانية، حيدر أباد، ١٣٩٣.

الحسيني، أحمد بن محمد بن عبد الرحمن: صلة التكملة لوفيات النقلة، تحقيق بشار عواد معروف، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٨.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت: تاريخ بغداد، تحقيق بشار عواد معروف، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٢.

ابن خلكان، أحمد بن محمد: وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، ط١، دار صادر، بيروت.

الخليفة، أحمد بن محمد بن الحسن النيسابوري: تلخيص تاريخ نيسابور للحاكم، تحقيق: بهمن كريمي، ط١، مكتبة ابن سينا، طهران، ١٣٣٩ شمسي.

الخليلي، أبو يعلى خليل بن عبد الله: الإرشاد في معرفة علماء الحديث، بانتخاب أبي طاهر السلفي، تحقيق محمد سعيد عمر إدريس، ط١، مكتبة الرشد الرياض، ١٤٠٩.

ابن خير الإشبيلي، محمد: الفهرسة، تحقيق بشار عواد، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٩م.

فوائد وأسانيد كتبها بآخر نسخة صحيح مسلم المحفوظة في جامع القرويين.

ابن دِحْيَة الكلبي، عمر بن حسن: التنوير في مولد السراج المنير والبشير المنير، تحقيق نور الدين الحميدي الإدريسي، ومحمد العسري، ط٢، دار فارس، الكويت، ١٤٤٢.

دمفو، عبد الله بن محمد حسن: إبراهيم بن محمد بن سفيان رواياته وزياداته وتعليقاته على صحيح مسلم، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد ١١١، ١٤٢١.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان: تاريخ الإسلام، تحقيق: بشار عواد معروف، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٣م.

تذكرة الحفاظ، تحقيق زكريا عميرات، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩.

ترجمة الإمام مسلم ورواة صحيحه، تحقيق عبد الله الكندري، وهادي المري، ط١، دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٦.

سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥.

المقتنى في الكنى، تحقيق محمد صالح المراد، ط١، الجامعة الإسلامية بالمدينة، ١٤١٨.

ابن رشيد، محمد بن عمر الفهري السَّبْتي: ملء العيبة، المجلد الخامس، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨.

الزبيدي، محمد مرتضى: غاية الابتهاج: تحقيق نظر الفاريابي، ط١،

السبكي، عبد الوهاب: طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلو، ط٢، دار هجر، مصر، ١٤١٣.

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن: فتح المغيث، تحقيق: حسين علي، دار الكتب العلمية، بيروت.

السمعاني، عبد الكريم بن محمد: الأنساب، تحقيق عبد الرحمن المعلمي وآخرين، ط١، دائرة المعارف العثمانية، حيدرأباد، ١٣٨٨.

التحبير في المعجم الكبير، تحقيق منيرة ناجي سالم، ط١، رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد، ١٣٩٥.

المنتخب من معجم الشيوخ، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط١، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤١٧.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر: البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، تحقيق أنيس بن أحمد بن طاهر، ط١، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة، ١٤٢٠.

الصابوني، محمد بن علي الصابوني: تكملة إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب، تحقيق مصطفى جواد، ط١، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٧٧.

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري: صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، ط٢، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨.

معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق نور الدين عتر، ط١، دار الفكر، ١٤٠٦.

الطباخ، محمد راغب: إعلام النبلاء، تحقيق محمد كمال، ط٢، دار القلم العربي، حلب،

ابن عساكر، علي بن الحسن: تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو غرامة العَمْرِيّ ، دار الفكر ١٤١٥.

معجم الشيوخ، تحقيق وفاء تقي الدين، ط١، دار البشائر، دمشق، ١٤٢١.

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر: تبصير المنتبه، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.

تغليق التعليق، تحقيق سعيد القزقي، ط١، المكتب لإسلامي، بيروت، ١٤٠٥.

تهذيب التهذيب، طبعة دار البر في دبي ١٤٤٣، وطبعة مؤسسة الرسالة في بيروت، ١٤٣٥.

فتح الباري شرح صحيح البخاري، ط١، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٠.

هدى الساري، طبع مع سابقه.

المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، تحقيق: بوسف المرعشلي، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٥.

المعجم المفهرس، تحقيق: محمد شكور الميادني، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨. إضافة لمخطوطة اليمن بخط السخاوي.

أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق الإسفراييني: المستخرج على صحيح مسلم، تحقيق: أيمن عارف الدمشقي، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٩.

عياض بن موسى اليحصبي: مشارق الأنوار، المكتبة العتيقة، تونس.

إكمال المعلم، تحقيق يحيى إسماعيل، ط١، دار الوفاء، المنصورة، ١٤١٩.

الفارسي، عبد الغافر بن إسماعيل: المفهم لصحيح مسلم، ت: د. مشهور الحرازي، ط١، أسفار للنشر، الكويت، ١٤٤١.

السياق لتاريخ نيسابور، منتخب إبراهيم بن محمد الصريفيني، تحقيق محمد كاظم المحمودي، جامعة المدرسين، قم، ١٤٠٣. ومختصر آخر لمجهول، بتحقيق المحمودي، ط١، ميراث مكتوب، طهران، ١٤٢٧.

الفاسي، تقي الدين محمد بن أحمد: ذيل التقييد، تحقيق: كمال الحوت، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠.

القرطبي، أحمد بن عمر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، ط١، محيي الدين مستو ومن معه، ط١، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق، ١٤١٧.

القزويني، عمر بن علي: المشيخة، تحقيق: عامر حسن صبري، ط١، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٢٦.

الكلاباذي، أبو نصر، رجال صحيح البخاري، المسمى: الهداية والإرشاد. تحقيق عبدالله الليثي، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧.

المازري، محمد بن علي: المعلم بفوائد مسلم، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، ط٢، الدار التونسية للنشر، ١٤٠٧.

المزي، يوسف بن عبد الرحمن: تهذيب الكمال، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠-١٤١٣. مسلم بن الحجاج القشيري: الصحيح، عدة نسخ خطية ومطبوعة، أهمها مخطوطة الحافظ الطرقي، ومخطوطة ابن خير الإشبيلي في القرويين، وطبعة دار التأصيل، القاهرة، ١٤٣٥.

ابن الملقّن، عمر بن علي: المقنع في علوم الحديث، تحقيق عبد الله الجديع، ط١، دار فواز، الأحساء، ١٤١٣.

المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي: التكملة لوفيات النقلة، تحقيق بشار عواد، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١.

ابن ناصر الدين، محمد بن عبد الله: توضيح المشتبه، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣.

ابن نقطة، محمد بن عبد الغني: التقييد، تحقيق كمال الحوت، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨.

تكملة الإكمال، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، ط١، جامعة أم القرى، مكة، ١٤٠٨.

النووي، يحيى بن شرف: تهذيب الأسماء واللغات، دار الطباعة المنيرية.

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٢.

ياقوت بن عبد الله الحموي: معجم البلدان ط٢، دار صادر، بيروت، ١٤١٤.

المقر الرئيسي: السعودية: جدة - جامعة الملك عبدالعزيز
مبنى رقم 3831، ص ب 23421 - الرمز البريدي 3799

إدارة المركز: info@alsunan.com إدارة المجلة: journal@alsunan.com

+966544179454 c 4 s u n n a h
@c4sunnah www.alsunan.com

eISSN 2785-8499